

نتقدم بثقة
Moving Forward
With Confidence

رؤية عمان
2040
Oman Vision



ملخص المجتمع 2022





كما أنَّ العملَ مستمرٌّ في مراجعة الجوانبِ التشريعية والرقابية وتطوير أدوات المساءلة والمحاسبة، لتكون ركيزة أساسية من ركائز عُمان المستقبل، مؤكداً على أهميتها الحاسمة في صون حقوق الوطن والمواطنين ودورها في ترسيخ العدالة والنزاهة وستحظى هذه المنظومة برعايتنا الخاصة بإذن الله تعالى

جَلَدَةُ الشَّطَارِ
هَيْئَةُ مُرَبِّطِ الرِّقَابِ الْمُعْظَمِ

- حفظه الله ورعاه -
18 نوفمبر 2020





إيماناً بالنهج السامي لمولانا حضرة صاحب
الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
-حفظه الله ورعاه- في إعلاء مبادئ النزاهة
والمساءلة والمحاسبة في كافة القطاعات
وإشراك المجتمع في المساهمة الفاعلة في
تعزيز منظومة الرقابة لتحقيق أهداف رؤية
عُمان 2040.

أعد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة ملخص
المجتمع عن التقرير السنوي للجهاز لعام
2022 متضمناً أهم الموضوعات بخطة الفحص
السنوية والنتائج المحققة منها، كما تضمن
جهود الجهاز في الكشف عن المخالفات المالية
والإدارية التي تعامل معها بالتنسيق مع الجهات
المختصة، فضلاً عن دوره في مجال التوعية
وتعزيز النزاهة، وإشراك المجتمع من خلال
تلقي الشكاوى والبلاغات فيما يتعلق بالإهمال
ومخالفة القوانين واللوائح والقرارات.

كما أعد الجهاز خطة الفحص السنوية لعام
2022 للجهات المشمولة برقبته أخذاً في
الاعتبار رؤية عُمان 2040 والمبادئ والأسس
والمعايير المعتمدة من المنظمة الدولية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
(الإننتوساي) والأهمية النسبية وتحليل
المخاطر لموضوعات الفحص وأدلة
العمل الرقابي.



خطة الفحص السنوية لعام 2022

08	المهام الرقابية والتقارير الصادرة
10	أبرز موضوعات خطة الفحص السنوية لعام 2022
12	القيمة المضافة المباشرة

ملخص بالملاحظات الخاصة بالوحدات الحكومية

14	جهاز الضرائب
16	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
18	وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
20	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
23	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
25	وزارة الصحة
28	وزارة التربية والتعليم
29	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
31	وزارة العمل
33	وزارة التراث والسياحة
35	بلدية مسقط

ملخص بالملاحظات الخاصة بالهيئات والاستثمارات والشركات

38	أبرز الملاحظات على بعض الهيئات
39	المؤسسة العامة للمناطق الصناعية
40	وزارة الطاقة والمعادن
46	الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز
50	شركة الطيران العماني
52	الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (نماء لخدمات المياه)
53	شركة تنمية أسماك عُمان
54	صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية

جهود جهاز الرقابة المالية والإدارية في تعزيز النزاهة

57	المخالفات المالية والإدارية
59	الشكاوى والبلاغات
61	أمثلة على الأحكام القضائية الصادرة بالإدانة خلال عام 2022
65	التوعية وتعزيز النزاهة
66	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد





خطة الفحص السنوية لعام 2022



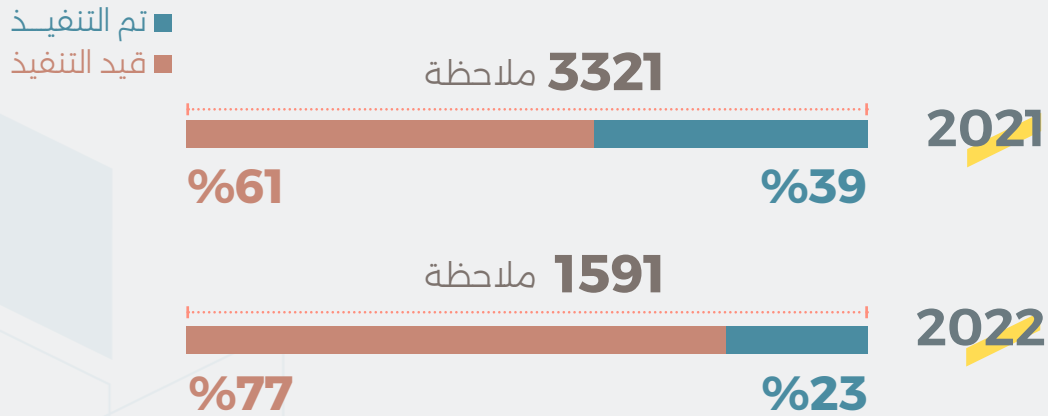
المهام الرقابية والتقارير الصادرة



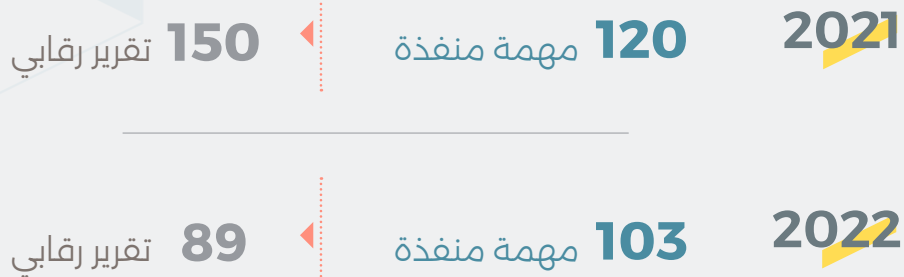
إجمالي عدد المهام والتقارير



نسبة تنفيذ الملاحظات

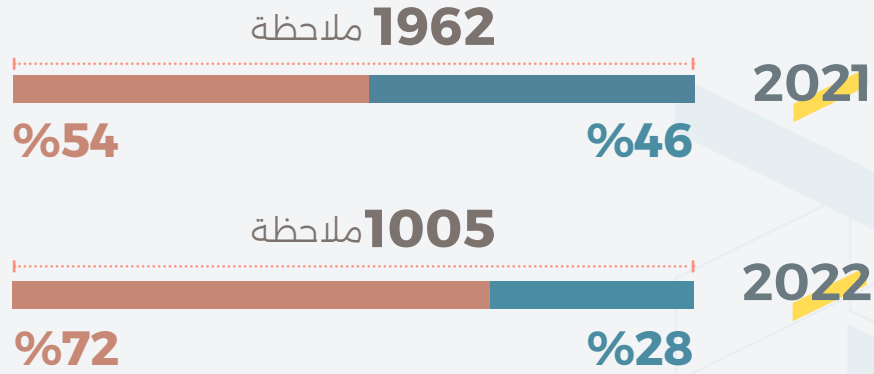


الوحدات الحكومية

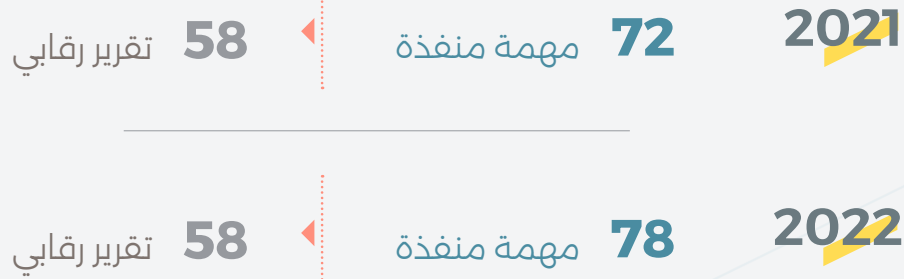


نسبة تنفيذ الملاحظات

■ تم التنفيذ
■ قيد التنفيذ

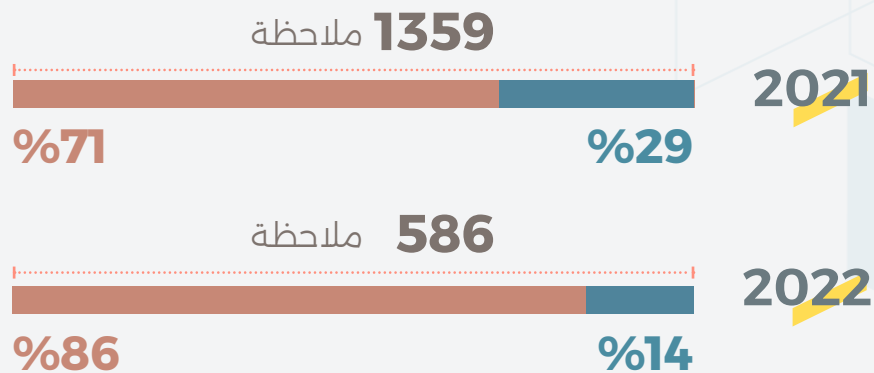


الهيئات والشركات والاستثمارات



نسبة تنفيذ الملاحظات

■ تم التنفيذ
■ قيد التنفيذ



أبرز موضوعات خطة الفحص السنوية لعام 2022



الوحدات الحكومية

- فحص أعمال الربط والتحصيل الضريبي لضريبة الدخل على الشركات وضريبة الخصم من المنبع والضرائب غير المباشرة (الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة)، وتقييم أداء أعمال التخطيط والسياسات الضريبية
- الرقابة الإدارية على أعمال الملكية الفكرية، والمنشآت التجارية، وتقييم أداء المديرية العامة للمواصفات والمقاييس
- تقييم جودة وكفاءة الخدمات المقدمة بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني
- الرقابة الإدارية على منظومة الأمن الغذائي ومركز سلامة وجودة الغذاء
- فحص فواتير ومستحقات الكهرباء والمياه للجوامع والمساجد
- تقييم الأداء بشأن فترات انتظار المواعيد في بعض المؤسسات الصحية، وتقييم الإجراءات المتبعة بالمديرية العامة للمؤسسات الصحية الخاصة
- تقييم أداء جانب من أعمال التخطيط والتطوير الاستراتيجي بوزارة التربية والتعليم
- فحص ظاهرة الشهادات العلمية المزورة
- الرقابة الإدارية على مشروع تدريب الباحثين عن عمل
- الرقابة الإدارية على كفاءة وفاعلية الترويج السياحي
- متابعة وتقييم آلية استثمار الأراضي التابعة لبلدية مسقط



الهيئات والاستثمارات والشركات

- ◀ فحص بعض الأعمال المالية والإدارية واستصدار التصاريح بهيئة البيئة
- ◀ فحص المطالبات المرفوعة من مقاول مشروع تصميم وتشيد مباني الشحن ومباني صيانة الطائرات بمطاري مسقط وصلالة
- ◀ متابعة تنفيذ برنامج توطين وإحلال (1000) وظيفة فنية في قطاع الكهرباء
- ◀ تقييم الخطتين الاستراتيجيتين التاسعة والعاشره للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية
- ◀ تقييم أعمال الرقابة والتفتيش على التراخيص التعدينية
- ◀ الرقابة الإدارية على أعمال إدارة المخزون ببعض شركات الاستكشاف والإنتاج
- ◀ نتائج فحص أعمال إدارة المطالبات ببعض شركات الاستكشاف والإنتاج
- ◀ نتائج تقييم إدارة وتشغيل محطات ومرافق الغاز
- ◀ نتائج فحص عقود الهندسة والتوريد والإنشاء وعقود الخدمات الاستشارية وإدارة المشروع بإحدى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز
- ◀ فحص إيرادات بيع تذاكر السفر بشركة الطيران العُماني
- ◀ نتائج فحص أعمال بعض الشركات التابعة لشركة تنمية أسماك عُمان
- ◀ فحص مشروع مبنى متعدد الاستخدامات والمبنى الرئيسي لصندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية



القيمة المضافة المباشرة



تحصيل واسترداد مبالغ مالية في عام 2022

17.8

مليون ريال عُمانى

14

الهيئات والاستثمارات والشركات

3.8

الوحدات الحكومية

مبالغ مستحقة للذخانة العامة للدولة حُصّلت في عام 2021م في ضوء متابعة الجهاز لتلك المبالغ وتلقى مؤيدات بتحصيلها

80

مليون ريال عُمانى

قضايا الأموال العامة التي تعامل معها الجهاز في عام 2022م، وصدرت بشأن بعضها أحكام بالإدانة تمثلت عقوباتها بالسجن لمدد تراوحت بين شهر إلى (10) سنوات، والغرامة بين (100) ريال عُمانى و (78) ألف ريال عُمانى، فضلاً عن الحكم بعقوبات تبعية وتكميلية

113

قضية

تصنيف المخالفات المالية والإدارية التي تعامل معها الجهاز

- الرشوة
- التزوير في المحررات الرسمية والعرفية
- الاختلاس
- إساءة استعمال الوظيفة
- التزوير المعلوماتي في البيانات الحكومية
- استغلال المنصب
- تضارب المصالح
- التعدي على المال العام
- الإخلال في أداء الواجبات الوظيفية





ملخص بالملاحظات الخاصة بالوحدات الحكومية



ضريبة الدخل على الشركات وضريبة الخصم من المنبع

عدم التزام العديد من الشركات الخاضعة لضريبة الدخل بأحكام قانون ضريبة الدخل ولائحته التنفيذية، على النحو الآتي:

206.7
مليون ريال عُماني

94.5

مليون ريال عُماني

تعمّد عدم إفصاح بعض الشركات في إقراراتها المقدمة عن جانب من إيراداتها الحقيقية

112.2

مليون ريال عُماني

لم تلتزم بعض الشركات بتقديم إقراراتها الضريبية ولم يتم إجراء الربط الضريبي على تلك الشركات

الإجراء
المتخذ

جاري دراسة جميع الحالات الواردة بتقرير الجهاز، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها

عدم التزام بعض الشركات باستقطاع ضريبة الخصم من المنبع وتوريدها لجهاز الضرائب.

23.6
مليون ريال عُماني

الإجراء
المتخذ

تم تحصيل مبلغ وقدره (726) ألف ريال عُماني وجاري متابعة المبالغ بعد مخاطبة الشركات بتفاصيل تلك المبالغ



الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة

عدم التزام بعض الخاضعين للضريبة الانتقائية، وضريبة القيمة المضافة بتقديم الإقرارات الضريبية خلال المدد القانونية.

تم فرض الجزاءات الإدارية على بعض الخاضعين غير الملتزمين بتقديم الإقرارات الخاصة بالضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، وجاري برمجة النظام للقيام بالتفعيل الآلي للغرامات في حالة عدم تقديم إقرارات الضريبة الانتقائية في مواعيدها المحددة

الإجراء
المتخذ

الرقابة الإدارية على السياسات والأعمال الضريبية

لم يتم إعداد الدراسات والسياسات الواجبة لمواجهة ظاهرة التهرب الضريبي، رغم تنامي عدد حالات الاشتباه بالتهرب الضريبي

عدم وجود نظام يربط بين المسجلين في ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة

لا يوجد دليل إجراءات عمل معتمد وخاص للفحص والربط لضريبة الدخل وضريبة الخصم من المنبع

جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة، وتم تضمينها في دراسة الفجوة الضريبية الجاري إعدادها

الإجراء
المتخذ



الملكية الفكرية

وجود إدارات للملكية الفكرية في المحافظات غير مفعلة بسبب قلة الكوادر الوظيفية، ترتب عليه مركزية جميع خدمات الملكية الفكرية في المكتب الوطني بديوان عام الوزارة، فضلاً عن محدودية الخبرات المهنية في مجالات الملكية الفكرية.



تم التنسيق مع المديریات والإدارات بالمحافظات لترشيح موظفين للمشاركة في برامج تدريبية تتعلق بالملكية الفكرية؛ بهدف تفعيل دور المديریات والإدارات بالمحافظات في مجال الملكية الفكرية

الإجراء
المتخذ

عدم اكتمال إجراءات خدمات الملكية الفكرية التي تم إطلاقها عبر منصة استثمار بسهولة، كخدمات تسجيل العلامة التجارية، وحق المؤلف، والحقوق المجاورة، واقتصرها فقط على رقمنة إجراء تقديم الطلب (إيداع الطلب وتسجيل الطلب)، فضلاً عن عدم إطلاق الخدمات الأخرى كخدمة براءة الاختراع، والتصاميم الصناعية، والمؤشرات الجغرافية.



تم إعداد مسودة مشروع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وجاري العمل على اعتمادها، وتحتوي على العديد من المبادرات التي تساعد على معالجة المخاطر والتحديات التي تواجه المكتب الوطني للملكية الفكرية

الإجراء
المتخذ



الرقابة على المنشآت التجارية

الحاجة إلى تعزيز العمليات الرقابية للتحقق من التزام الشركات بالقوانين والتشريعات السارية وذلك من خلال تفعيل جانب من اختصاصات دائرة الرقابة على المنشآت التجارية.

الإجراء
المتخذ

تم تعزيز الدائرة بالكوادر البشرية اللازمة لتفعيل اختصاصاتها

التأخر في عمل الدراسات اللازمة لتحديث القوانين المنظمة للنشاط التجاري والاستثماري، والتحقق من مدى ملاءمتها للتطورات الاقتصادية الحالية وتلبيتها لمتطلبات التنمية التي تنشدها سلطنة عُمان في الوقت الراهن، رغم مرور فترات طويلة على إصدار العديد منها.

الإجراء
المتخذ

تعمل الوزارة على إعداد وصياغة مشروع قانون السجل التجاري وقانون التجارة ومشروع قانون الوكالات التجارية ومناقشة تحديث قانون مهنة المحاسبة والمراجعة

تقييم أداء المديرية العامة للمواصفات والمقاييس

مرور أكثر من (15) عاماً دون تفعيل وتحديث كلٍ من اللائحة العُمانية لاعتماد مختبرات المعايرة والاختبار الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2004/122)، وقرار تشكيل اللجان الواردة باللائحة العُمانية لاعتماد مختبرات المعايرة رقم (2007/66)، لعدم الحصول على الاعتراف الدولي.

الإجراء
المتخذ

جاري العمل على إعداد مشروع لائحة تُعنى بالمختبرات واعتماد تفعيل اختصاصات الاعتماد الموضحة في اللائحة للحصول على الاعتراف الدولي

انخفاض كفاءة أداء مختبر المعادن الثمينة ودمغ المشغولات، رغم ارتفاع حملات التفتيش وتسجيل نحو (169) مخالفة خلال عام 2020م.

الإجراء
المتخذ

تسعى الوزارة لتفعيل مبادرة حوكمة الرقابة على المعادن الثمينة ودمغ المشغولات بالإضافة إلى تفعيل لائحة الرقابة على المعادن الثمينة

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني

تقييم جودة وكفاءة الخدمات المقدمة من الوزارة

اقتصار الخدمات المقدمة في قاعة الخدمة الموحدة بالشكل الكامل على خدمات السجل العقاري، وخدمة استكمال منح الأراضي وخدمات التخطيط، وتوجيه المراجعين إلى الوحدات الإدارية المختصة بالوزارة لباقي الخدمات، إضافة إلى عدم التزام بعض المديریات بتوفير موظفين لتسهيل تقديم كافة الخدمات للمواطنين بالقاعة الموحدة.

الإجراء
المتخذ

جاري ضم جميع الخدمات التي تقدمها الوزارة بقاعة الخدمة الموحدة بالهيكل الجديدة للقاعة

وجود بعض التحديات التي تواجه بعض الأنظمة الإلكترونية (المنصة الإلكترونية، ونظام اختر أرضك، ونظام سلاسة، ومركز الاتصال) مما ينعكس أثره على إجراءات سير العمل بقاعة الخدمة الموحدة، ومستوى أداء الخدمات المقدمة للمستخدمين.

الإجراء
المتخذ

- تم إطلاق عدد (23) خدمة رغم وجود بعض التحديات المتعلقة بانقطاع الشبكة من وقت لآخر، كما أنه سيتم التعاون مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 لإطلاق المنصة الوطنية للشكاوى والاقتراحات والبلاغات

- جاري حل التحديات التي تواجه نظام المراسلات الإلكتروني (سلاسة) مع الشركة المنفذة للمشروع ووضع حل لذلك

لم تُفَعَّل بعض الأنظمة الإلكترونية، الأمر الذي من شأنه التأثير على مستوى جودة الخدمات المقدمة، وبما يحول دون الحصول على البيانات اللازمة بصورة فورية خلال تنفيذ المعاملات للمستخدمين، وتوفر البيانات اللازمة لإنجاز وتنفيذ تلك المعاملات.

الإجراء
المتخذ

- تم التواصل مع الجهات المعنية لتسريع الربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية ذات الاختصاص

- تم الربط مع الأحوال المدنية بشرطة عُمان السلطانية ونظام استثمار بسهولة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار





تقييم منظومة الأمن الغذائي بسلطنة عُمان

لم يتم إصدار استراتيجية جديدة أو محدثة تُعنى بالأمن الغذائي لسلطنة عُمان تتضمن خطة واضحة الأهداف تنفذ وفق إطار زمني محدد تتماشى مع أهداف رؤية عُمان 2040م رغم انتهاء فترة تنفيذ الاستراتيجية السابقة.

الموافقة على تشكيل فريق وطني من الجهات ذات العلاقة بالأمن الغذائي للإشراف على تطوير استراتيجية شاملة للأمن الغذائي لسلطنة عُمان (2025 - 2040) واعتماد موازنة مالية للمشروع بقيمة (300) ألف ريال عُماني

الإجراء
المتخذ

عدم تناسب حجم المخزون الاحتياطي من الغذاء مع النمو السكاني الحالي، فضلاً عن أنه لا توجد آلية معتمدة تُحدّد السقف المطلوب للاحتياطي الغذائي الاستراتيجي الواجب تأمينه من خلال الاستيراد لجميع السلع الأساسية.

توجد جهود مبذولة من قبل الجهات ذات العلاقة بشأن إعادة النظر في الحد الأدنى للمخزون الغذائي بما يتناسب مع النمو السكاني وتخصيص المبالغ المطلوبة لرفع حجم المخزون

الإجراء
المتخذ

لا يوجد نظام للإنذار المبكر يساعد على التنبؤ بالحالات التي قد يحصل فيها نقص في الغذاء في المستقبل.

صدر القرار الوزاري رقم (2023/36) بتشكيل لجنة لإنشاء نظام معلومات للإنذار المبكر بالأمن الغذائي

الإجراء
المتخذ



عدم وجود قاعدة بيانات لإدارة الأمن الغذائي في سلطنة عُمان تُغذّي بشكل دوري بيانات تتعلق بالسلع الغذائية وتغطي قضايا الطلب ومواقف المستهلكين إزاء التغيير في النمط الغذائي.

تم إعداد قاعدة بيانات تحليلية للأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية ومتابعة حركة مخزونها العالمي

تعمل الوزارة على إعداد قاعدة بيانات بنظام معلومات جغرافية GIS

انضمام سلطنة عُمان لعضوية مجلس الحبوب الدولي في اتفاقية تجارة الحبوب وبما يمكنها من الدخول في قاعدة بيانات المجلس

الإجراء
المتخذ

تقييم مركز سلامة وجودة الغذاء

تعدد جهات الاختصاص المسؤولة عن الرقابة على الغذاء داخل سلطنة عُمان، الأمر الذي ترتب عليه تداخل الاختصاصات وتشتت جهود الرقابة على الأغذية.

يوجد تنسيق مع الجهات الأخرى المعنية خصوصاً بلديات المحافظات وبلديات مسقط وظفار ومسندم لتفعيل الرقابة والعمل المشترك، كما توجد لجنة وطنية لسلامة الغذاء المعنية بتفعيل الجهود والعمل المشترك

الإجراء
المتخذ

لا توجد اشتراطات وضوابط ملزمة للشركات والمؤسسات والمصانع العاملة في المنتجات الغذائية داخل سلطنة عُمان لتسجيل منتجاتها الغذائية المراد طرحها في الأسواق المحلية إلا في حالة تصديرها للخارج.

أعد المركز لائحة لتسجيل كل المنتجات الغذائية وهي حالياً قيد المراجعة بالوزارة

الإجراء
المتخذ

اقتصار دور المركز على الرقابة والتفتيش على سلامة الغذاء بالمنافذ الحدودية البرية والجوية والبحرية رغم عدم وجود ضوابط وآلية تنظيمية للرقابة على المنتجات الغذائية المحلية (النباتية والحيوانية) التي تُنتج في المزارع وتُتداول في الأسواق المحلية الموجودة داخل سلطنة عُمان.



قام المركز بالتنسيق مع المديرية العامة بالمحافظات بسحب عينات من المزارع وتحليلها بالمختبر المركزي، ومتابعة سحب العينات من سوق الموالح المركزي بالتعاون مع بلدية مسقط، وجار العمل على تنظيم آلية لمتابعة سلامة وجودة المنتجات الزراعية المنتجة والمتداولة محلياً، كما تُفحص المنتجات الزراعية المصدرة والمنتجة محلياً

الإجراء
المتخذ

لا توجد منظومة موحدة بالمنتجات الغذائية (الحلال) لتسهيل التصدير والاستيراد بين الدول والجهات الملتزمة بهذه المنظومة.



قام المركز بإعداد لائحة تعيين شهادات الحلال (قيد المراجعة) تساهم في توفير مصادر دخل عن طريق جهات إصدار الشهادات عندما يتم تعيينها من قبل المركز

الإجراء
المتخذ

عدم تغطية نطاق رقابة المركز لنسبة كبيرة من المنشآت الغذائية لعمليات التفتيش والرقابة نظراً لمحدودية البيانات المتوفرة لدى المركز عن المنشآت الغذائية المقيدة بسلطنة عُمان.



سيتم معالجة هذا التحدي بصدور لائحة تسجيل المنتجات

الإجراء
المتخذ





فحص فواتير ومستحقات الكهرباء والمياه للجوامع والمساجد

التأخر في إصدار اللائحة التنظيمية لحساب الصندوق الوقفي لرعاية المساجد والجوامع، مما تسبب في تراكم مستحقات شركات الكهرباء والمياه لعامي 2021 و 2022، وعدم الاستفادة من المبلغ المودع بحساب الصندوق.



- صدر القرار الوزاري رقم (2023/169) بإعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق الوقفي لرعاية المساجد بدلاً من اللائحة التنظيمية المشار إليها
- سيتم العمل بخطة استثمار من خلال الصندوق الوقفي لرعاية المساجد

الإجراء
المتخذ

وجود العديد من التوصيلات غير القانونية للكهرباء والمياه من بعض الجوامع والمساجد إلى أملاك خاصة ببعض المواطنين، مما أدى إلى تحمل الوزارة مبالغ مالية بقيمة تكلفة الاستهلاك الخاصة بتلك التوصيلات.



جاري العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع القائم وتحميل أصحاب الأملاك قيمة الاستهلاك للكهرباء والمياه

الإجراء
المتخذ

تأخر الوزارة في استثمار ما لا يقل عن 20% من إجمالي المبلغ المعتمد من وزارة المالية ببند الكهرباء والمياه عن طريق الصندوق الوقفي لرعاية المساجد للفترة (2021-2022) بهدف تحميل الصندوق مصروفات الكهرباء والمياه للمساجد والجوامع من عائدات الصندوق.



سيتم العمل على استثمار المبلغ المخصص في ضوء صدور القرار الوزاري بإعادة تشكيل مجلس إدارة الصندوق الوقفي لرعاية المساجد

الإجراء
المتخذ



تحميل الوزارة تكاليف استهلاك الكهرباء لبعض المساجد الواقعة في أراضي مملوكة لجهات حكومية أخرى أو في أملاك خاصة بمواطنين بالمخالفة للائحة الجوامع والمساجد.



عدم فصل عدادات الكهرباء والمياه الخاصة بالمرافق الملحقة بالجامع أو المسجد والمتمثلة في المحلات التجارية والشقق السكنية الموقوفة عن العداد الخاص بالجامع أو المسجد بالمخالفة إلى لائحة الجوامع والمساجد.



جاري العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع القائم وتحميل الجهات وأصحاب الأملاك الخاصة بقيمة الاستهلاك للكهرباء والمياه

الإجراء
المتخذ

ارتفاع الاستهلاك الشهري لمستحقات الكهرباء لعدد من المساجد بكل من محافظات (ظفار وشمال وجنوب الشرقية)؛ بمبالغ تتجاوز بعضها (2000) ريال عُماني شهرياً، بالمخالفة لمنشورات وزارة المالية بشأن ترشيد الإنفاق.



ارتفاع الاستهلاك الشهري لمستحقات المياه لعدد (8) مساجد بمحافظة جنوب الشرقية، تتجاوز بعضها (500) ريال عُماني في الشهر الواحد.



جاري العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع القائم

الإجراء
المتخذ





تقييم فترات انتظار المواعيد

قيام عدد (28) طبيباً بمقابلة المرضى وإجراء بعض العمليات الجراحية في المؤسسات الصحية الخاصة أثناء أوقات العمل الرسمية بالمستشفيات الحكومية، وفي غير الأيام المصرح لهم بمزاولة العمل بها في المؤسسات الصحية الخاصة، بالمخالفة للضوابط الواردة في اللوائح التنظيمية في هذا الشأن.

اتخذت الوزارة عدداً من الإجراءات المنظمة وفق ما يتناسب وخصوصية القطاع الصحي منها:

- إصدار تعاميم لجميع المؤسسات الصحية الخاصة بالالتزام بالأنظمة
- عدم السماح للأطباء بممارسة المهنة في المؤسسات الصحية الخاصة خلال ساعات العمل الرسمية
- تشكيل فرق عمل لدراسة وتقييم بعض التخصصات في المؤسسات الصحية الخاصة للتأكد من مدى مطابقتها لمواصفات واشتراطات الوزارة

الإجراء
المتخذ

لم يتم جدولة عدد (17521) تحويل صادر من المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة للعيادات الخارجية بمستشفى خولة، فضلاً عن وجود عدد (12018) عملية غير مجدولة خلال الفترة من عام 2017م وحتى عام 2021م.

تم جدولة فترات الانتظار وإدراج مرضى العمليات الجراحية في نظام يتم من خلاله تحديد المواعيد حسب الأولوية لتلك الحالات

الإجراء
المتخذ



طول فترات الانتظار الممتدة من تاريخ تحديد الموعد وحتى التاريخ الفعلي لمقابلة الطبيب المختص في العيادات الخارجية بالمستشفيات (السلطاني، خولة، النهضة) فضلاً عن طول فترات الانتظار من تاريخ تحديد الموعد وحتى التاريخ الفعلي لإجراء العمليات بذات المستشفيات.



- تعمل الوزارة على حل التحديات المتعلقة بطول فترة انتظار المواعيد كأولوية استراتيجية

- تم تشكيل فريق للعمل على وضع آليات لتقليص انتظار مواعيد العيادات التخصصية والأشعة التشخيصية، ووضع منهجية لضمان الاستمرار في تقديم هذه الخدمات في الوقت المناسب

- تم تشكيل فريق آخر للعمل على زيادة استيعاب العمليات الجراحية العامة والتخصصية

الإجراء
المتخذ

طول فترات انتظار المواعيد المحددة لإجراء بعض أنواع الأشعة بكل من المستشفى السلطاني ومستشفى خولة، فضلاً عن التفاوت في بعض أنواع الأشعة والطرق التشخيصية الأخرى كالمناظير والتخطيط التي تُجرى لكل يوم.



اتخذت الوزارة عددًا من الإجراءات منها:

- تفعيل برامج التواصل الاجتماعي

- استحداث نظام الفرز في نظام شفاء لتحديد الحالات المستعجلة وغيرها

- إبرام اتفاق تمويل بين المستشفى السلطاني وأحد المستشفيات الخاصة لتغطية فحص أشعة الرنين المغناطيسي

الإجراء
المتخذ



تقييم الإجراءات المتبعة بالمديرية العامة للمؤسسات الصحية الخاصة

تكرار المخالفات على بعض المؤسسات الصحية الخاصة نتيجة سماحها للأطباء الزائرين بمزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة دون الحصول على ترخيص أو بترخيص منتهي الصلاحية، منها عدد (19) مخالفة على إحدى المؤسسات الصحية الخاصة.

قامت الوزارة بمخاطبة المؤسسات الصحية الخاصة بشأن عمل الأطباء المنتهية تراخيصهم، والتقيد بالامتيازات الممنوحة لهم وأيام العمل المحددة

الإجراء
المتخذ

تكرار المخالفات على بعض الأطباء العاملين بالمؤسسات الطبية الحكومية لمزاولة العمل في المؤسسات الصحية الخاصة دون الحصول على ترخيص وفق ما نظمته أحكام قانون مزاولة الطب البشري واللائحة والقرارات الصادرة بشأنه، أو بتصريح منتهي الصلاحية، منها عدد (4) مخالفات وإنذارين خلال عام واحد فقط لأحد الأطباء.

تسعى الوزارة إلى تعزيز الكوادر البشرية لديها بهدف تفعيل الدور الرقابي لمراقبة عمل الأطباء وتقييم التزامهم بالوقت والامتيازات الممنوحة

الإجراء
المتخذ

قلة الكادر المختص بمتابعة البيانات الخاصة بالأطباء الزائرين المزاولين للعمل في المؤسسات الصحية الخاصة فضلاً عن محدودية الدور الذي تقوم به المديرية لإجراء التقييم والزيارات الدورية لتلك المؤسسات، والتي بلغت خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2022م عدد (150) زيارة وبنسبة تغطية 9% من خلال (7) موظفين فقط لعدد (1600) مؤسسة.

جاري التنسيق مع الجهات المختصة لتعزيز الوزارة بالكوادر البشرية المطلوبة لحل التحديات التي تواجهها

الإجراء
المتخذ



تقييم أداء جانب من أعمال التخطيط والتطوير الاستراتيجي بالوزارة

ارتفاع عدد الطلبة داخل الغرف الصفية عن الحد الأقصى المعتمد في عدد (549) مدرسة.

استغلال المرافق التربوية في عدد (233) مدرسة كفصول دراسية، فضلاً عن تقادم بعض المباني المدرسية، وسوء الحالة الإنشائية لعدد (54) مدرسة.

تأثر حوالي (148000) طالب وطالبة بنقص زمن التعليم نتيجة الزيادة المستمرة في أعداد المدارس المسائية بنسبة 194% في عام 2022 مقارنة بما كان عليه الوضع في عام 2015م؛ وذلك نتيجة ارتفاع أعداد طلبة المدارس المسائية الحكومية بواقع (54,772) طالب وطالبة وبنسبة تجاوزت 400% خلال ذات الفترة.

ارتفاع الأعباء التدريسية للمعلمين بأكثر من 37% في العام 2021م، نتيجة توظيف (475) معلم ومعلمة فقط خلال الفترة (2015-2022) لعدم توفر درجات مالية للتعين، فضلاً عن التأخر في توظيف المعلمين المعيّنين خارج مناطق سكناهم.

أفادت الوزارة بأنه نظراً للظروف المالية خلال تلك الفترة وتأثيره على الخطة الخمسية التاسعة، تم العمل بالخطط البديلة التي اتخذتها الوزارة بعد تقليص الإنفاق

الإجراء
المتخذ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار



انخفاض عملية إحلال الكوادر الوطنية في بعض الكليات وارتفاع نسبة الكوادر التدريسية والتدريسية غير العُمانية بأغلب التخصصات.



تعمل الوزارة على إحلال الكوادر الوطنية العُمانية المؤهلة حسب المخطط له منذ عام 2021م، حيث وصل إجمالي نسبة التوطين بالهيئة الأكاديمية في جميع الكليات المهنية إلى أكثر من 67%

الإجراء
المتخذ

استمرار التعاقد مع بعض شركات القطاع الخاص لتوفير الهيئة الأكاديمية والتدريسية والفنية خلال عامي 2020م و2021م، بالمخالفة للنظم المتبعة في هذا الشأن.

3.4

مليون ريال عُماني

يتم تنفيذ خطة إحلال الكوادر العُمانية المؤهلة دون الإضرار بالعملية التدريسية والتدريسية، وجاري التنسيق مع وزارة العمل ووزارة المالية من أجل نقل عقود العُمانيين من عقود شركات إلى عقود حكومية

الإجراء
المتخذ



نتائج فحص ظاهرة الشهادات العلمية المزورة

محدودية التزام جهات التوظيف في القطاعين العام والخاص بمعادلة المؤهلات للموظفين والعاملين المعيّنين لديها بسبب اختلاف وتباين متطلبات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة العمل فيما يتعلق بالتشريعات القانونية المنظمة لعملية التوظيف في تلك القطاعات، مما تسبب في انتشار ظاهرة الشهادات العلمية المزورة والصادرة من مؤسسات تعليمية جامعية غير عُمانية.

أصدرت الوزارة قراراً باعتماد دليل الخدمات التي تقدمها الوزارة للتراخيص التجارية والذي يتطلب إرفاق المؤهل العلمي للمهن التخصصية والفنية معتمداً من جهة الاختصاص وأن يكون متوافقاً مع المهنة المطلوبة بينما بدأت وزارة العمل بتجربة التصديق على الشهادات التخصصية من خلال (جمعية المهندسين) وستقيّم الوزارة مدى نجاح هذه التجربة بعد ستة أشهر من تطبيقها لبيان مدى نجاح التجربة ومن ثم تعميمها على الجمعيات المهنية الأخرى

الإجراء
المتخذ





تقييم مشروع تدريب الباحثين عن عمل

إسناد أعمال التدريب دون التحقق من قدرة المؤسسات التدريبية والتسويقية على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية.



يوجد حالياً بالوزارة فريق ضبط الجودة يقوم بتقييم المؤسسات التدريبية قبل التعاقد معها للتحقق من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية

الإجراء
المتخذ

عدم التزام جانب من الشركات بتوظيف المتدربين بعد انتهاء البرامج التدريبية مما يترتب معه صرف مبالغ لعقود التدريب دون تحقيق الاستفادة المثلى من هذه البرامج.



يوجد بند في عقد التدريب يلزم الشركات بتوظيف المتدربين، ويتم حظر الشركات غير الملتزمة، مع تجميد الدفعات المالية إذا لم تُستكمل إجراءات التوظيف، بالإضافة إلى إدراج المعاهد غير الملتزمة في القائمة السوداء، ويوجد حالياً فريق خاص يدقق على الجودة للتحقق من إمكانية الشركات لدفع رواتب العمالة بها ومدى استقرارها والتأكد من وجود كيان لها

الإجراء
المتخذ



تسريح بعض المواطنين بعد انتهاء فترة التدريب والتعيين بسبب انتهاء مدة العقد أو انتهاء المشروع أو الفصل التعسفي، مما ترتب عليه تحميل أعباء إضافية على صندوق الأمان الوظيفي رغم تحقيق تلك الشركات فوائد عدة منها: زيادة قدرتها في الحصول على تراخيص استقدام عمالة وافدة، والاستفادة من الطاقة البشرية الوطنية مع تحميل تكلفة تدريبهم على الميزانية العامة للدولة.



قامت الوزارة بحل هذه التحديات في عقود شركات النفط والغاز والإنشاءات عن طريق نقل الموظفين إلى شركات أخرى، حيث يتم توقيع الشركة على نقل العمالة الوطنية إلى أماكن أخرى في حال انتهاء المشروع، أما بشأن القطاعات الأخرى فيتم النظر حالياً إلى الاستقرار المالي للشركة وتناسب عدد الأشخاص الذين يتم طلبهم للتدريب وفق العقد المبرم

الإجراء
المتخذ

تحديد حالة المتدرب في نظام الوزارة الإلكتروني على أنه يعمل أثناء التدريب ويتم حضره من النظام مباشرة بعد توقيع وتسجيل عقد التدريب المقررون بالتشغيل أو التدريب على رأس العمل مما يترتب عليه حرمان المتدرب من فرص وظيفية فيما لو لم تلتزم تلك المنشآت بتعيينه بعد انتهاء فترة التدريب.



تم تعديل الوضع بحيث يمكن للمتدرب الترشح في الفرص الوظيفية المعروضة في سوق العمل غير الممولة من الحكومة

الإجراء
المتخذ





تقييم أداء كفاءة وفاعلية الترويج السياحي

لم يتجاوز عدد زوار سلطنة عُمان ما نسبته 4.7% من إجمالي أعداد الزوار القادمين إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2017 - 2020).

تم تشكيل فريق بالشراكة مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لتحسين المؤشرات السياحية، وجاري دراسة استخدام بعض الأدوات لمتبع زوار بعض المواقع باستخدام الشبكات وعمل الاستبيانات

الإجراء
المتخذ

صعوبة قياس مدى كفاءة وفاعلية عدد (12) مكتب للتمثيل الخارجي في استقطاب السياح القادمين من بعض الدول، بما لا يتناسب مع حجم المبالغ المصروفة لتلك المكاتب وبنسبة 33% من إجمالي المصروف الفعلي لمشروع تنمية وتسويق قطاع السياحة للسنوات (2017 - 2021).

5.6

مليون ريال عُماني

اتفقت الوزارة مع ملاحظة الجهاز حول أهمية وجود مؤشرات أداء واضحة لمكاتب التمثيل السياحي، وتم التنسيق مع بعض السفارات للقيام بأعمال التسويق والترويج

الإجراء
المتخذ



لم يتم الاستدلال على حجم مساهمة الأنشطة الترويجية المختلفة في التعريف بسلطنة عمان، مما يحد من إمكانية تقييم جدوى المشاركة في البرامج والأنشطة الترويجية التي تنفذها الوزارة، رغم صرف نحو (3.4) مليون ريال عُُماني خلال الفترة (2017 - 2021).

3.4

مليون ريال عُُماني

جاري العمل على التنسيق مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات للتعاون على توفير أدوات لقياس فعالية البرامج والأنشطة الخاصة بالترويج السياحي

الإجراء
المتخذ

لم يتم العمل ببعض التوصيات الواردة في الاستراتيجية العُمانية للسياحة بشأن تطوير الموقع الإلكتروني الرسمي (Experience Oman)، بالرغم من أهميته الكبيرة ومن ذلك:

لم يتم إدراج بعض المنشآت السياحية والفنادق والشقق الفندقية والمزارات السياحية

عدم إضافة خاصية ربط المواقع المذكورة في نظام الرحلات بتطبيقات الملاحة المختلفة

عدم إضافة تقويم بالفعاليات والأحداث والأنشطة التي قد تشكل عامل جذب للزوار

عدم إضافة خاصية الحجز المباشر للعروض من الموقع

- جاري العمل على تحديث الموقع وإضافة بعض الميزات بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للمساحة، وسيتم مراعاة هذه التوصيات في الموقع الإلكتروني الجديد الذي سيتم إطلاقه ضمن مشاريع التحول الرقمي
- سيتم طرح مناقصة عامة لإعداد التقويم الخاص بالفعاليات

الإجراء
المتخذ





متابعة وتقييم آلية استثمار الأراضي التابعة لبلدية مسقط (رقابة إدارية)

لا توجد أسس وقواعد معتمدة تُنظم الاستثمار وتُحدد آلية إسناد الاستثمارات وإبرام عقود الانتفاع إلى المستثمرين، فضلاً عن عدم الانتهاء من تحديث الخطة الاستثمارية لاستثمار أراضي بلدية مسقط (2020 - 2025)، منذ الموافقة عليها بتاريخ 2020/8/31م.



جاري تحديث الخطة الاستثمارية وأولويات طرح الفرص الاستثمارية، وتم العمل على استثمار بعض قطع الأراضي المتضمنة في الخطة

الإجراء
المتخذ

اقتصر الخطة الاستثمارية لأراضي البلدية على الموقف الاستثماري لعدد (41) قطعة أرض فضاء من إجمالي عدد (205) قطعة أرض غير مستثمرة لاستثمارات قابلة للاستثمار، الأمر الذي ينعكس أثره على كفاءة إدارة استثمارات البلدية، وأهدافها التنموية في مجالي التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.



جاري إعداد دراسة بتضمين الأراضي القابلة للاستثمار على تفاصيل نوعية الاستثمار بها والاتفاق على إعداد خطة استثمارية تدريجية بشأنها

الإجراء
المتخذ



صعوبة التحقق من مدى توافق إجراءات استثمار بعض الأراضي خلال الفترة (2020 - 2021) مع أهداف الخطة الاستثمارية واقتصار بعض الاستثمارات على الاتفاق المباشر وعدم وجود آلية واضحة تُنظم تحديد سعر قطعة الأرض المستثمرة بما يعكس أسعار السوق ويحقق القيمة التعاقدية العادلة.

الإجراء المتخذ

تم اتخاذ عدد من الإجراءات لتسويق وترويج أراضي البلدية المخصصة للاستثمار، كما يتم حالياً التواصل المباشر مع المسؤولين بصالة "استثمر في عُمان" والمستثمرين الذين يزورن هذه الصالة، والعمل على استثمار بعض قطع الأراضي المدرجة في الخطة





ملخص بالملاحظات الخاصة بالهيئات والاستثمارات والشركات



أبرز الملاحظات على بعض الهيئات

عدم تحصيل رسوم وغرامات استصدار وتجديد التراخيص البيئية بهيئة البيئة لعدد (676) تصريح رغم مرور فترات طويلة على انتهائها تراوحت بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات ونصف.

1.3

مليون ريال عُماني

ستنفذ الهيئة زيارات ميدانية لتلك الشركات للتحقق من حصولها على التراخيص والتزامها بالاشتراطات البيئية، وتحديث النظام الإلكتروني بحيث يتيح للهيئة معرفة ومتابعة التصاريح البيئية فور إصدارها مباشرة

الإجراء
المتخذ

لم تقم هيئة الطيران المدني بالمطالبة عن قيمة الأضرار الواقعة عليها نتيجة تعثر المقاول في إنجاز مشروع تصميم وتشيد مباني الشحن ومباني صيانة الطائرات بمطاري مسقط وصلالة، فضلاً عن التكاليف التي ستتحملها الهيئة لإكمال المشروع.

26

مليون ريال عُماني

جاري تحليل كافة المطالبات والأضرار وتسويتها مع المقاول

الإجراء
المتخذ

تعيين عدد (556) عامل في الدفعة الأولى بدءاً من نوفمبر 2021م في مختلف شركات قطاع الكهرباء ضمن مبادرة هيئة تنظيم الخدمات العامة لتوطين وإحلال (1000) وظيفة فنية في قطاع الكهرباء، رغم أن المستهدف عدد (627) عامل، فضلاً عن استقالة عدد (15) عامل منهم.

إصدار أوامر تغييرية لاستيعاب تعيين العُمانيين، دون وضع برنامج زمني لإحلال الوظائف الفنية التي يشغلها غير العُمانيين في شركات المقاولين الفرعيين بشركات قطاع الكهرباء، والذي سيزترب عليه تخفيض قيمة عقود الطوارئ والصيانة البالغة نحو (74.6) مليون ريال عُماني مع إحلال تلك الوظائف بالعُمانيين بعد تدريبهم وتأهيلهم.

19

مليون ريال عُماني

ستقوم الهيئة بالتنسيق مع الشركات المختصة لوضع الإجراءات والضوابط التصحيحية

الإجراء
المتخذ



نتائج تقييم أداء الخطتين الاستراتيجيتين للمؤسسة (2017-2020) و (2021 - 2025) المنبثقة من رؤية مدائن 2040 (رقابة إدارية)

عدم تحقيق المستهدف التراكمي لحجم الاستثمارات خلال فترة الخطة الاستراتيجية التاسعة (2017 - 2020) بفارق نسبته 74%، فضلاً عن تحقيق 19% فقط من الاستثمار الأجنبي والمستهدف في الخطة بنسبة 50% وذلك على النحو الآتي:

2.2

مليار ريال عُُماني

1.8

مليار ريال عُُماني

عدم الانتهاء من تنفيذ عدد (48) مشروع بنحو (200) مليون ريال عُُماني ضمن مشاريع الخطة الاستراتيجية التاسعة، ترتب عليه تأخر وترحيل تنفيذ بعضها إلى الخطة الاستراتيجية العاشرة، فضلاً عن عدم إنجاز عدد (209) مشروع مُدرج بالعام الأول من الخطة الاستراتيجية العاشرة قيمتها التقديرية نحو (1.6) مليار ريال عُُماني تمثل نسبة 80% من إجمالي عدد المشاريع المستهدفة

407

مليون ريال عُُماني

انسحاب عدد (1225) مشروع بمساحات بلغت نحو (12) مليون متر مربع، بعضها كانت في مرحلة الإنتاج خلال الخطة الاستراتيجية التاسعة وبداية الخطة الاستراتيجية العاشرة

- تعمل المؤسسة على وضع آلية لتحديد أولويات تنفيذ المشاريع، مع وجود تحديات لتنفيذها ترتبط بالتمويل والجدوى الاقتصادية وتوفر الغاز وطول الإجراءات اللازمة للتراخيص

- جاري العمل على وضع خطة تنفيذية لمعالجة أسباب تعثر وانسحاب المستثمرين، كما تم توفير عدة حوافز للمستثمرين ومزايا تفضيلية لبعض المناطق الصناعية فيما يخص قيمة الإيجار

الإجراء المتخذ





تقييم أعمال الرقابة والتفتيش على التراخيص التعدينية

عدم احتساب الريع التعديني على المخزون لعدد من الشركات الملغية والمتوقفة عن العمل مما ترتب عليه إلغاء التراخيص التعدينية وعدم تحصيل الريع التعديني.

229

ألف ريال عُماني

قامت الوزارة باستحداث عدد من الضوابط والإجراءات منها:
- مراقبة المواقع التعدينية وإصدار التراخيص
- تحصيل الريع التعديني وتكثيف الزيارات الميدانية
- اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الشركات المخالفة في حال رصد أية تجاوزات أو تقصير

الإجراء
المتخذ

استمرار بعض الشركات بالعمل في المواقع التعدينية رغم انتهاء الترخيص التعديني الخاص بها، فضلاً عن استمرار بعضها بالعمل لأكثر من (5) سنوات على الرغم من صدور إشعار بإغلاقها وإلغاء الترخيص التعديني، دون اتخاذ الإجراءات القانونية ضدها.

تم إصدار خطابات لتلك الشركات وإعطائها مهلة لاتخاذ إجراءات الإغلاق، وإحالة الشركات غير الملتزمة للجهات القضائية

الإجراء
المتخذ



غياب آلية واضحة لإحكام الرقابة على الشركات الحاصلة على عقد انتفاع (كسارات)، ترتب عليه قيام تلك الشركات باستخراج بعض المواد الخام بدون ترخيص.



تقوم الوزارة بتكثيف الدور الرقابي والتفتيش وضبط أي شركة مخالفة لقانون التعدين وإحالتها للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها

الإجراء
المتخذ

تدني أعداد المفتشين الحاصلين على صفة الضبطية القضائية في قطاع التعدين حيث بلغ عددهم (24) مفتشاً مقارنة بعدد التراخيص الممنوحة البالغ عددها (590) ترخيص، ترتب عليه محدودية عمليات التفتيش والرقابة ورصد التجاوزات، فضلاً عن الاعتماد في بعض الأحيان على ما يوفره أصحاب تلك التراخيص من بيانات لاحتساب الريع المستحق.



أفادت الوزارة أنّ من أهم أسباب محدودية عمليات التفتيش والرقابة تعود إلى عدم توفر المخصصات المالية وعدم إمكانية منح صفة الضبطية القضائية للمفتشين المعيّنين بعقود مؤقتة، وتعمل الوزارة على إغلاق بعض المشاريع التعدينية مما سيزيد عليه زيادة عمليات التفتيش والرقابة

الإجراء
المتخذ

لم يتم تحصيل قيمة المخالفات المحررة من قبل فريق الرقابة والتفتيش بالوزارة خلال السنوات من 2018م إلى 2020م.

8

مليون ريال عُماني

تم إعادة دراسة عدد من المخالفات، والتنسيق مع الادعاء العام بشأنها

الإجراء
المتخذ



عدم متابعة إجراءات تحصيل المبالغ التي صدر فيها أحكام قضائية لصالح الوزارة فضلاً عن عدم إحالة شيكات مرتجعة تحت بند الغرامات والجزاءات إلى الجهات المختصة.

1.4

مليون ريال عُماني

الإجراء
المتخذ

تم تحصيل نحو (97) ألف ريال عُماني، وجاري متابعة تحصيل المبالغ المتبقية

غياب الوسائل الدقيقة وأنظمة الربط الإلكتروني لمعرفة مقدار الكميات المستخرجة من باطن الأرض والكميات المباعة من قبل الشركات العاملة في قطاع التعدين، والاكتفاء بالتقارير التي تقدمها الشركات أو من خلال قياس عمق الحفر الموجودة بالموقع.

يُتبع حالياً معايير عالمية في إعداد وتقديم الدراسات بدءاً من مرحلة الاستكشاف حتى الانتهاء من الأعمال التعدينية وتسليم الموقع

لم يتم تحصيل الإتاوة المستحقة من بعض أصحاب التراخيص التعدينية يعود بعضها إلى العام 2016م، بالمخالفة للقرارات واللوائح الصادرة في هذا الشأن.

6.6

مليون ريال عُماني

الإجراء
المتخذ

تم تحصيل نحو (2.1) مليون ريال عُماني، وجاري تحصيل باقي مبالغ الإتاوات المستحقة، وسيتم الأخذ بتوصية الجهاز بإحالة الشركات المتأخرة إلى الجهات القانونية في حال عدم الالتزام بسداد المستحقات



فوات تحصيل إتاوات نتيجة تقديم بعض الشركات العاملة في نشاط التعدين بيانات إيرادات المبيعات إلى وزارة الطاقة والمعادن بأقل من تلك المقدمة إلى جهاز الضرائب، وتقديم البعض تقارير الريع التعديني على غير حقيقتها مقارنةً بفواتير البيع، فضلاً عن عدم إجراء المطابقة اللازمة بين الكميات الواردة بتقارير الريع التعديني للمواد المحجّرة والكميات الفعلية المستخدمة في المشاريع الحكومية.

900

ألف ريال عُماني

اتخذت الوزارة عدة تدابير منها إيجاد آلية للتعاون والربط مع جهاز الضرائب لضبط شركات التعدين، ومطابقتها بتقديم تقارير القوائم المالية لتفحص بشكل دوري، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط الرقابة والتدقيق على كشوفات البيع وشهادات الفحص المخبري والكميات الفعلية للمعادن المصدرة، وإحالة الشركات المخالفة إلى الجهات القانونية والقضائية المختصة، وجاري متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الوزارة

الإجراء
المتخذ

عدم تحصيل قيمة المساهمة المجتمعية بواقع 1% من إجمالي قيمة الإنتاج السنوي المستغل، بالمخالفة لقانون الثروة المعدنية.

1.3

مليون ريال عُماني

أفادت الوزارة أنّ أغلب الشركات تعذّرت عن سداد المساهمة المجتمعية بسبب التأثيرات الناتجة عن جائحة كورونا، وتم تحصيل نحو (859) ألف ريال عُماني عن عامي 2019م و 2020م، وجاري تحصيل باقي المبالغ

الإجراء
المتخذ



الرقابة الإدارية على أعمال إدارة المخزون ببعض شركات الاستكشاف والإنتاج

229

مليون دولار أمريكي

وجود مواد فائضة وراكدة ومشطوبة كآلاتي:

129

مليون دولار أمريكي

مخزون راكد رغم شطب مخزون بنحو (97.4) مليون دولار أمريكي

100

مليون دولار أمريكي

مواد فائضة نتيجة شراء مواد للمشاريع في مرحلة مبكرة قبل اكتمال أعمال التصميم وعدم الدقة في تقدير احتياجات الشراء

الإجراء
المتخذ

- جاري العمل على إجراء بعض التحسينات على عمليات الشراء للتقليل من الفائض في المخزون، والاعتماد على الأنشطة الرئيسية المتوقع تنفيذها مستقبلاً عند تقدير متطلبات مواد الصيانة والعمليات التشغيلية

- سيتم تقليل المخزون الراكد من خلال برنامج إدارة المواد، وجاري النظر في إمكانية إنشاء موقع تخزين مشترك للمواد الراكدة وبطيئة الحركة لجميع المشغلين بإشراف وزارة الطاقة والمعادن

1.8

مليون دولار أمريكي

وقوع عدد (139) حادثة سرقة مواد بإحدى الشركات النفطية خلال الفترة من 2019م إلى 2021م.

الإجراء
المتخذ

اتفقت الشركة مع شرطة عُمان السلطانية على تركيب كاميرات مراقبة في مناطق الامتياز

نتائج فحص أعمال إدارة المطالبات ببعض شركات الاستكشاف والإنتاج

تعويض المقاول المسند له أعمال خدمات تجهيز الآبار وشق الطرق عن جانب من الخسائر التي تعرض لها، وذلك استناداً على بيانات مالية تبين لاحقاً بأنها غير صحيحة.

6.1

مليون ريال عُُماني

تم إلغاء العقد مع المقاول وتعليق التعامل معه لمدة 3 سنوات، وجاري متابعة استرداد المبالغ الإضافية المدفوعة له

الإجراء
المتخذ

صرف مبالغ بالزيادة للمقاول نتيجة عدم استبعاد تكاليف الأعمال المحذوفة من التكاليف الأولية ضمن مشروع نظام شبكة الخدمات بإحدى الشركات الحاصلة على حق امتياز.

1.4

مليون دولار
أمريكي

سيتم إعادة احتساب الأثر المالي المترتب على تخفيض العمل

الإجراء
المتخذ

مبالغ تحملتها الحكومة ضمن التكاليف المستردة نتيجة تعيين طرف ثالث لتقييم الأعطال المتكررة في نظام اسكادا بسبب فقد البيانات والاتصال في بداية تشغيل النظام، دون استرداد تلك التكاليف من المقاول، بالمخالفة لبنود التعاقد.

198

ألف دولار
أمريكي

تم حجز مبلغ (338) ألف دولار أمريكي وسيتم العمل على إجراء التسوية اللازمة من مستحقات المقاول

الإجراء
المتخذ



الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز



نتائج تقييم إدارة وتشغيل محطات ومرافق الغاز

تحمّل تكاليف إضافية لمعالجة العيوب الناتجة عن استخدام مواد غير مناسبة للأنايبب وترسب عنصر الكبريت في بعض أجزاء محطة الغاز في أحد المشاريع، مما حال دون استغلال السعة الكلية للمحطة

1.7
مليون دولار
أمريكي

لم تتحقق الاستفادة المثلى من السعة التصميمية لمحطات ومرافق الغاز في ضوء انخفاض نسبة الاستغلال سنوياً من 62% إلى 53% خلال الفترة (2018 - 2021) على الرغم من ارتفاع التكاليف التشغيلية من نحو (128.6) مليون دولار أمريكي إلى نحو (133.3) مليون دولار أمريكي خلال ذات الفترة

صرف مبالغ خلال الفترة (2017 - 2021) للتقليل من آثار الترسبات الملحية، دون الأخذ في الاعتبار تلك التحديات قبل بدء تشغيل مشروع تعزيز ضغط الغاز -المرحلة الثانية-

27
مليون دولار
أمريكي

ستعمل الشركة على حفر المزيد من الآبار، والنظر في إمكانية ربط مرافق الغاز بمناطق الامتياز المجاورة بما يسهم في زيادة استغلال السعة الإنتاجية الفعلية للمحطات، كما اتخذت الإجراءات التصحيحية التي أدت إلى نتائج إيجابية لمعالجة الترسبات الملحية

**الإجراء
المتخذ**



نتائج فحص عقود شراء الأنابيب وملحقاتها

زيادة قيمة عقد خدمات تبطين الأنابيب المسند في عام 2010م لمدة خمس سنوات بعد تمديده (4) مرات إلى عام 2025م.

192
مليون دولار
أمريكي

**الإجراء
المتخذ**

سيتم التحقق من مبررات تمديد العقد وموافاة الجهاز بالنتائج

تحمل الشركة تكاليف إضافية نتيجة تأخر المقاول لأكثر من ثلاث سنوات في نقل المخزون إلى الدقم.

5.2
مليون دولار
أمريكي

**الإجراء
المتخذ**

سيتم التحقق من أسباب عدم نقل المخزون إلى الدقم منذ عام 2018م

تفويت تحقيق وفورات مالية نتيجة عدم الاستفادة من مبادرات توفير التكاليف المقترحة من المقاول، فضلاً عن عدم تنفيذ عمليات إصلاح الأنابيب المبطنة وإعادة استخدام 50% منها.

26
مليون دولار
أمريكي

**الإجراء
المتخذ**

سيتم التحقق من أسباب عدم الاستجابة الفورية لمبادرة توفير التكاليف وتقييم إمكانية تحقيق أياً منها، وكذلك أسباب عدم تنفيذ عمليات إصلاح الأنابيب المستخدمة



نتائج فحص عقود الهندسة والتوريد والإنشاء وعقود الخدمات الاستشارية وإدارة المشروع بإحدى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز

تفويت تحقيق إيرادات عن قيمة الفاقد في الإنتاج خلال عام 2021م لوجود تحديات فنية في تشغيل بعض الوحدات.

111
مليون دولار
أمريكي

تعمل الشركة على تحسين الأداء التشغيلي ورفع الإنتاج، وتضمن التكاليف في المطالبات مع المقاول عند إجراء مفاوضات التسوية النهائية

**الإجراء
المتخذ**

لم يتم فرض وتحصيل قيمة غرامة التأخير على المقاول لعدم تحقيق القبول المبدئي للمشروع بالمخالفة لبنود العقد.

141
مليون دولار
أمريكي

تم تشكيل فريق لمناقشة المسائل الفنية والمالية مع المقاول

**الإجراء
المتخذ**

فوات تحقيق إيرادات بعد القبول المبدئي الشامل للحزمة الثانية لعدم تحقيق الطاقة الإنتاجية الكاملة وذلك لأسباب تعود إلى تحديات فنية في العمليات التشغيلية وتوفر المواد الخام.

299
مليون دولار
أمريكي

تم اجتياز اختبار الكفاءة للوحدات وتشغيلها بكامل الطاقة الاستيعابية

**الإجراء
المتخذ**



وجود مخاطر لارتفاع تكلفة المشروع بسبب عدد (24) مطابقة عالقة مع مقاول الحزمة الأولى مرتبطة بالتمديد وتغييرات في العمل من جانب الشركة وأطراف أخرى.

551
مليون دولار
أمريكي

تم تشكيل فريق متخصص لبدء المناقشات مع المقاول للتوصل إلى تسوية نهائية

**الإجراء
المتخذ**

تحمل تكلفة إضافية لاستيراد بعض المواد لتغطية متطلبات وحدات المشروع نتيجة تأخر مقاول الحزمة الأولى في الانتهاء من تنفيذ الأعمال المسندة إليه، فضلاً عن تحمل تكاليف لتعويض مقاول الحزمة الثانية عن التأخر في توفير بعض المواد.

59
مليون دولار
أمريكي

ستطالب الشركة مقاول الحزمة الأولى بالمبالغ التي دفعتها إلى مقاول الحزمة الثانية خلال مفاوضات التسوية المالية

**الإجراء
المتخذ**

نتائج فحص بعض الأعمال المالية والإدارية والتشغيلية بإحدى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز

تحمل أعباء مالية خلال الفترة (2018-2021) نتيجة تأجير بعض المعدات إلى إحدى الشركات بإيجار شهري يقل عن تكاليفها التشغيلية، فضلاً عن تحمل تكاليف تشغيلية لمعدات قياس الضغط والحرارة الجوفية رغم عدم استغلالها.

1.5
مليون دولار
أمريكي

تسعى الشركة لتأجير معدات خدمات الآبار ضمن خطتها لتحسين الأداء، كما تم بيع جزء من المعدات في مارس 2021م بنحو (46) ألف دولار أمريكي

**الإجراء
المتخذ**



الاحتفاظ بكميات من المواد بطيئة الحركة لأكثر من ثلاث سنوات، دون إجراء مراجعة فنية لها بشكل سنوي، وفقاً لدليل إدارة المخزون.

7.6
مليون دولار
أمريكي

جاري اتخاذ إجراءات تعيين استشاري لتقييم المخزون

الإجراء
المتخذ

استمرار تدني نسبة التوطين في بعض أقسام الشركة والتي بلغت بالمتوسط نسبة 38%، فضلاً عن شغل عمالة غير عُمانية لعدد (6) وظائف فنية تتعلق بأمن وتقنية المعلومات، بالمخالفة للتعاميم الصادرة في هذا الشأن.

يتم العمل على رفع نسبة التوطين وفق خطة الإحلال والتوطين الجاري تنفيذها والمعتمدة من مجلس الإدارة بما في ذلك قسم تقنية المعلومات

الإجراء
المتخذ

شركة الطيران العُماني

نتائج فحص إيرادات بيع تذاكر السفر

وجود أرصدة مدينة مستحقة حتى سبتمبر 2021م، مضى على استحقاق بعضها أكثر من عام تشكل ما نسبته 37% من إجمالي المبالغ غير المحصلة.

22.7
مليون ريال عُماني

تعمل الشركة على تعزيز إجراءات تحصيل المبالغ واتخاذ ما يلزم من إجراءات

الإجراء
المتخذ

إصدار تذاكر مخفضة لبعض الجهات الحكومية رغم عدم وجود عقود مبرمة معها، فضلاً عن منح تخفيض لعدد (114) شركة ومكتب سفريات رغم انتهاء العقود المبرمة معها.

4.6

مليون ريال عُماني

الإجراء
المتخذ

سُحِّدَت الشركة كافة رموز التخفيض في النظام الإلكتروني لترتبط بفترة صلاحية العقد بحيث لا يمكن إصدار التذاكر بعد انتهاء العقد

سداد حوافز لعدد (81) وكيل سفر، نتيجة تعديل قيم الحوافز الممنوحة واحتسابها لهم، فضلاً عن منح حوافز عن أداء عام 2019م لعدد (3) وكلاء سفر رغم عدم تحقيقهم للمبيعات المحددة في العقود المبرمة.

400

ألف ريال عُماني

الإجراء
المتخذ

راجعت الشركة نسب الحوافز وتم تعديلها بما يتوافق مع العقود

سداد حوافز لبعض وكلاء السفر بإحدى الدول خلافاً لآلية الاحتساب المقررة بالعقود المبرمة معهم.

2.8

مليون ريال عُماني

الإجراء
المتخذ

ستقوم الشركة بتعديل بنود العقد لتوضيح آلية الاحتساب الصحيحة



صرف عمولات لوكلاء المبيعات بإحدى الدول، رغم انخفاض المبيعات إلى نحو (679) ألف ريال عُماني.

1.7
مليون ريال عُماني

تحمل تكاليف إضافية نتيجة تغيير نظام المدفوعات لوكلاء المبيعات من نظام التعويضات إلى نظام التكلفة مضافاً إليها هامش ربح دون ربطه بأداء المبيعات.

857
ألف ريال عُماني

تم تعديل نظام الحوافز وربطه بأداء المبيعات مع التفاوض لتقليل نسبة العمولة

**الإجراء
المتخذ**

الشركة العُمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (نماء لخدمات المياه)

نتائج فحص بعض المشاريع

عدم دقة المواصفات التفصيلية المحددة لمشروع أعمال تصميم وتنفيذ مشروع رفع أداء نظام خط نقل المياه الرئيسي لمحافظة شمال وجنوب الشرقية ترتب عليه تغيير نظام وحدات الكلور لعدد (12) موقعًا.

1.9
مليون ريال عُماني

استجابت الشركة لتوصية الجهاز بمراعاة الدقة عند إعداد المواصفات

**الإجراء
المتخذ**



طرح أعمال مشروع إنشاء خط أنابيب المياه المعالجة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي بولاية العامرات إلى وادي الجانحي رغم استمرار الشركة في عدم استغلال خطوط وشبكات المياه المعالجة في كل من مشاريع الصرف الصحي (A2 - A3 - A4).

2.2

مليون ريال عُماني

قامت الشركة بالتنسيق مع مختلف الجهات التي يمكنها زيادة استهلاك المياه المعالجة والاستفادة منها

الإجراء
المتخذ

شركة تنمية أسماك عُمان

نتائج فحص أعمال بعض الشركات التابعة لشركة تنمية أسماك عُمان

فقد إيرادات نتيجة عدم تحقيق كميات المصيد وعدم البدء في تنفيذ مشروع تسمين التونة وفق الخطة الاستراتيجية المعتمدة.

8.4

مليون ريال عُماني

تعمل الشركة على مواجهة التحديات المالية وتقليص الخسائر للوصول إلى نقطة التعادل في عام 2023م

الإجراء
المتخذ

تحمل خسائر نتيجة نفوق كميات كبيرة من الأسماك المستزرعة.

2.3

مليون ريال عُماني

تعمل الشركة على تقليص نسب نفوق الأسماك إلى النسب التي اعتمدها دراسة الجدوى، حيث تحسنت النسبة إلى 43%، وتعمل على تقليصها إلى أقل من 35%

الإجراء
المتخذ



صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية



فحص مشروع مبنى متعدد الاستخدامات

تحمل الصندوق مبالغ نتيجة:

3.6

مليون ريال عُماني

2.8

مليون ريال عُماني

إجراء العديد من التعديلات أثناء مراحل التنفيذ لوجود قصور في التصميم والمواصفات الأولية للمشروع

800

ألف ريال عُماني

تمديد عقود الاستشاريين لتأخر الانتهاء من تنفيذ المشروع لمدة تزيد على (14) شهراً حتى ديسمبر 2022م

ارتفاع عدد مطالبات المقاول ونسبة 25% من قيمة العقد الأصلية.

14.4

مليون ريال عُماني

بدأ الصندوق بتطبيق غرامة التأخير وفقاً لبنود العقد، وسيتم تسوية المطالبات في الحساب الختامي

**الإجراء
المتخذ**



فحص مشروع المبنى الرئيسي للصندوق

لم تُفرض غرامة التأخير المستحقة على المقاول رغم تأخره في الانتهاء من تنفيذ المشروع بأكثر من (800) يوم حتى نوفمبر 2022م.

1.7

مليون ريال عُماني

تحمّل تكاليف إضافية للتعاقد مع مقاولين من الباطن لإكمال الأعمال التي أخفق المقاول الرئيسي في تنفيذها.

1.5

مليون ريال عُماني

سيتم حجز قيمة الغرامة المحددة في العقد لحين إجراء التسوية المالية المناسبة مع المقاول وتحديد المبالغ المستحقة بعد الانتهاء من الحساب الختامي

الإجراء
المتخذ





جهود جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في تعزيز النزاهة



المخالفات المالية والإدارية

تعامل الجهاز في عام 2022م مع عدد (113) من المخالفات المالية والإدارية التي تشكل شبهة أو جريمة جنائية وذلك وفق الاختصاصات المناطة إليه بقانون الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2011/111

113

قضية

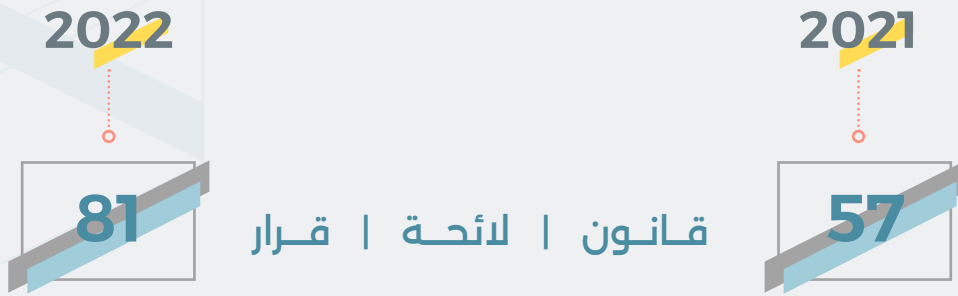
القضايا التي تعامل معها الجهاز

- 14 تم إحالتها إلى الادعاء العام
- 32 في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات - قيد الإجراءات -
- 67 القضايا المتداولة عن أعوام سابقة



دراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات

يتولى الجهاز دراسة مشروعات القوانين واللوائح والنظم التي تعدها الجهات المشمولة برقابته وإيداء ملاحظاته بشأنها والمتعلقة بالشؤون المالية والمحاسبية والضرائب والرسوم وفقاً لحكم المادة (5) من قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2011/111.



عدد التشريعات القانونية التي تم دراستها، من حيث الجهات التي ترد منها تلك التشريعات



الشكاوى والبلاغات

انطلاقاً من مبدأ الرقابة مسؤولية الجميع، وحرصاً من الجهاز على مشاركة المجتمع في القيام بدور فاعل في حماية الأموال العامة في الجوانب المرتبطة بالمخالفات المالية والإدارية والإهمال والتقصير في أداء الواجبات الوظيفية والمساس بالمال العام؛ أولى الجهاز عنايته المهنية في تلقي الشكاوى والبلاغات التي ترد إليه من فئات المجتمع عبر مختلف قنوات التواصل المتاحة، وذلك على النحو الآتي:



إحصائية الشكاوى والبلاغات المقيمة لدى الجهاز لبعض الجهات المشمولة برقبته

2022		2021
119	وزارة الإسكان والتخطيط العمراني	111
93	قطاع البلديات بالمحافظات	110
31	وزارة الصحة	37
25	شركة نماء القابضة (مجموعة نماء)	16
20	وزارة التربية والتعليم	34
15	وزارة العمل	24
18	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	11
9	هيئة الطيران المدني	10
11	شركة الطيران العماني	9
4	شركة تنمية نفط عُمان	6
10	الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي	6

أمثلة على الأحكام القضائية الصادرة بالإدانة خلال عام 2022



أقدم مدير دائرة التسويق والمبيعات بإحدى الشركات الحكومية على طلب وقبول منفعة ليقوم بعمل من أعمال وظيفته.

إدانة المتهم بجناية غسل الأموال وبنحة الحصول على منفعة والتربح من أعمال وظيفته، وبنحة استعمال الوظيفة والإخلال بواجب من واجباتها وجلب منفعة لنفسه، وبنحة مخالفة قانون إقامة الأجانب، وقضت المحكمة بمعاقبته بالعقوبة الأشد عن جناية غسل الأموال بالسجن عشر سنوات والغرامة (51,700) ألف ريال عُمانى، ومصادرة الأموال محل الجريمة وأي أموال مملوكة للمتهم تساوي قيمة المال محل الجريمة مع عزله من منصبه وإبعاده عن البلاد بصفة دائمة بعد تنفيذ العقوبة

أقدمت موظفة بإحدى الوزارات على شبهة اختلاس مبلغ وقدره (8,299) ريال عُمانى باستعمال التزوير في بعض المستندات والعقود لبعض العاملين بالأجر اليومي، وإقدام موظفة أخرى على شبهة اختلاس مبلغ وقدره (4,146) ريال عُمانى.

إدانة المتهم الأولى بجناية التزوير في المحررات الرسمية وجناية غسل الأموال، وقضت المحكمة بمعاقبته بالعقوبة الأشد عن جناية غسل الأموال بالسجن خمس سنوات والغرامة (50) ألف ريال عُمانى، وإدانة المتهم الثانية بجناية التزوير في المحررات الرسمية وجناية استعمالها مع العلم بتزويرها وبنحة الإخلال بواجباتها الوظيفية، وقضت المحكمة بمعاقبته بالعقوبة الأشد عن جناية التزوير في المحررات الرسمية بالسجن ثلاث سنوات وبعزلها من وظيفتها وإبعاده من البلاد بصفة دائمة بعد الانتهاء من عقوبتها الحبسية



أقدم أحد موظفي دائرة الشؤون الإدارية بإحدى الوزارات على شبهة إساءة استعمال الوظيفة والتزوير الإلكتروني من خلال قيامه باعتماد عدد من العقود الوهمية إلكترونياً وإدخال كشوفات الحضور الشهري لعدد من العقود الخاصة بالعاملين بالأجر اليومي بخلاف الواقع ترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق، بهدف الحصول على منفعة له ولغيره.

إدانة المتهم الأول عن جناية الاختلاس للمال العام بالتزوير ومعاقبته بالسجن سنة وغرامة (20,867) ريال عُماني وبرد مبلغ (6,767) ريال عُماني والعزل من الوظيفة ومن تولى الوظائف العامة، وإدانته عن جناية التزوير المعلوماتي بالسجن سنة والغرامة (3,000) ريال عُماني وإدانته بجنحة استعمال الوظيفة العامة والإخلال بواجباتها الوظيفية ومعاقبته بالسجن سنة والغرامة (500) ريال عُماني، وإدانته عن جنحة استغلال المنصب بالسجن سنة وعن جنحة التعدي على المال العام بالسجن سنة

وإدانة المتهم الثانية والثالثة عن جناية الاشتراك في اختلاس المال العام ومعاقبتهما بالسجن سنة وغرامة (20,367) ريال عُماني وإدانتهما عن جنحة الاشتراك في التزوير المعلوماتي بالسجن سنة وغرامة (3,000) ريال عُماني، وإدانة المتهم الثانية عن جناية غسل الأموال ومعاقبته بالسجن سنة وغرامة (50,000) ريال عُماني، وإبعاد المتهمين الثانية والثالثة من البلاد ومصادرة الأموال

أقدم أحد موظفي إحدى البلديات على شبهة جريمة الرشوة وشبهة جريمة غسل أموال غير معروفة المصدر، وشبهة استخدام وسائل تقنية المعلومات لارتكاب جريمة التزوير المعلوماتي في النظام الإلكتروني للبلدية من خلال تجاوز شرط التفتيش الفني والصحي الميداني اللازم للحصول على الموافقة.

إدانة المتهم الأول بالعقوبة الأشد عن جناية غسل الأموال وبمعاقبته عنها بالسجن خمس سنوات والغرامة بمبلغ (6500) ريال عُماني وعزل المتهم عن وظيفته وحرمانه من تولى الوظائف العامة بصورة مطلقة، وإدانة المتهم الثاني بالعقوبة الأشد عن جناية الرشوة ومعاقبته بالسجن عنها ثلاث سنوات وبغرامة بمبلغ (3000) ريال عُماني

أقدم عدد من الموظفين بإحدى البلديات على شبهة إساءة استعمال الوظيفة من خلال قيامهم بتسجيل عقود الإيجار خلافاً للثابت بعقد الإيجار، والولوج لبرنامج العقود البلدية واستعمال اسم المستخدم والرقم السري لموظف آخر لرفع إجراءات التفتيش للمحلات، الأمر الذي أسفر عن تفويت تحصيل البلدية مبلغ وقدره (35,783) ريال عُمانِي.

إدانة المتهم الأول بالعقوبة الأشد عن جناية غسل الأموال بالسجن سبع سنوات والغرامة (16775) ريال عُمانِي وبعزله عن وظيفته وحرمانه من تولي الوظائف العامة بصورة مطلقة، وإدانة المتهم الثاني بالعقوبة الأشد عن جناية التزوير المعلوماتي بالسجن المؤقت ثلاث سنوات والغرامة (3600) ريال عُمانِي، وإدانة المتهم الثالث بالعقوبة الأشد عن جناية جريمة الرشوة بالسجن خمس سنوات والغرامة (6000) ريال عُمانِي

أقدم مساعد مدير الائتمان للممتلكات بإحدى الشركات الحكومية على شبهة اختلاس مبالغ مالية.

إدانة المتهم بجناية الاختلاس بالتزوير، وبجناية التزوير في محرر رسمي واستعماله مع علمه بأمره، وبجناية التزوير الإلكتروني، وبجناية الإخلال بالواجبات الوظيفية، وبالجناية المؤتممة بالمادة (16) بدلالة المادة (7) من قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح، والجناية المؤتممة بالمادة (15/4) من ذات القانون، وقضت المحكمة بمعاقبته بالعقوبة الأشد عن جناية الاختلاس بالتزوير بالسجن عشر سنوات ورد المبلغ المختلس (78,830) ريال عُمانِي وبعزله من الوظيفة والحرمان من تولي الوظائف العامة بصورة مطلقة وبمصادرة المستندات المزورة تمهيدا لإتلافها وإبعاده من البلاد عقب تنفيذ العقوبة المقضي بها بحقه

أقدم محاسب بقسم العقود والمشتريات بإحدى الوزارات على شبهة طلب رشوة، وشبهة الحصول على رشوة، وشبهة استغلال المنصب لتحقيق منفعة شخصية له ولغيره، وشبهة تجاوز حدود وظيفته والتقصير في أداء واجباته الوظيفية من خلال قيامه بتسهيل إجراءات إسناد أعمال مناقصات استئجار حافلة بسائق للمخزن الطبي الإقليمي لمحافظة الظاهرة، وتحصله على منافع بلغت نحو (20,957) ريال عُمانِي.

إدانة المتهمين ومعاقبتهما بالسجن ثلاث سنوات وتغريم الأول مبلغ (20,957) ريال عُمانِي والعزل من الوظيفة وحرمانه من تولي المناصب العامة

أقدم موظف بإحدى الوزارات على إساءة استعمال وظيفته من خلال استعمال بطاقات تعبئة وقود واختلاس إجمالي مبالغ (66,642) ريال عُمانِي.

إدانة المتهم بجنحة السرقة العادية وبسجنه ستة عشر شهراً، وإلزامه بأن يؤدي للوزارة قيمة المبلغ المستولى عليه والبالغ (66,642) ريال عُمانِي

أقدم أحد العاملين بإحدى الشركات الحكومية على اختلاس مبلغ وقدره (14,400) ريال عُمانِي.

إدانة المتهم ومعاقبته بالسجن خمس سنوات والغرامة (14,400) ريال عُمانِي، وإلزامه برد المبلغ المختلس وعزله من الوظيفة وإبعاده من البلاد

التوعية وتعزيز النزاهة

تجسيداً للشراكة المجتمعية وتعزيز قيم النزاهة وترسيخ ثقافة حماية المال العام وصون مكتسبات الوطن، أولى الجهاز اهتماماً بالجوانب الإعلامية والتوعوية من خلال تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات، وذلك على النحو الآتي:

2022		2021
94	البرامج الإذاعية والتلفزيونية	77
31	التقارير والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية	10
29	المنشورات الصحفية	29
5	الندوات والمحاضرات	11
96	الإصدارات التوعوية الرقمية	141
4	الإصدارات التوعوية المطبوعة	4
259	الإجمالي	272



اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

انطلاقاً من اختصاص الجهاز بمباشرة مهام هيئة مكافحة ومنع الفساد ومتابعة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي إطار تنفيذ سلطنة عُمان لالتزاماتها بموجب الاتفاقية المشار إليها، فقد أسفرت الجهود في هذا المجال خلال عام 2022م عن الآتي:

◀ استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

المشاركة في أعمال الزيارة القطرية لاستعراض تنفيذ جمهورية كوستاريكا للفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

◀ استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

المشاركة في الدورة الأولى لفريق استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات المنعقدة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

المشاركة على مستوى اللجان المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (اللجنة الوزارية، لجنة الوكلاء، لجنة الخبراء)

المشاركة في اجتماعات أجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي



ملخص المجتمع
2022